

دور الجامعة في تأهيل القوى البشرية وإنتاج موارد سوق العمل في العالم العربي

د. بوعزة عبد القادر
جامعة أدرار - الجزائر

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية استبيان الدور المحوري للجامعة من أوجه متعددة، وذلك من حيث ربط العلاقة بين الجامعة وسوق العمل الذي يحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة تلبي احتياجات مختلف قطاعاته، الشيء الذي لا يمكن توفيره وإنتاجه إلا من خلال وسيلة قادرة على تلبية متطلباته تتمثل أساساً في الجامعة. وعليه، سيتم التعرف إلى وظيفة الجامعة ورسالتها الحقيقية، ثم التعرف إلى واقع التعليم العالي العربي ومختلف إيجابياته وسلبياته، فضلاً عن تحليل دور الجامعة في تحقيق الإبداع وتأهيل القوى البشرية، ختاماً بإبراز دورها في إنتاج موارد سوق العمل وتنمية المجتمع.

Abstract:

This paper attempts to question the pivotal role of the university in several ways, in terms of complementarity between university and the labor market. This latter constantly needs to be qualified in human resources to meet the needs of different sectors. Therefore, this article first identifies the function of the university and its assumed mission, then it seeks to identify the reality of higher education as well as analyzing the role of the university in achieving innovation and rehabilitation of manpower. Last, the study highlights university's role in the production of resources, labor market and community development.

مقدمة:

بالنظر للدور الإنمائي المطلق للجامعة على المستوى الاقتصادي التنموي، الاجتماعي، الثقافي والتربوي ... وغيرها من المستويات، تتبين لنا الأهمية الكبرى للتعليم العالي والبحث العلمي في القدرة على إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات ومن ثم إمكانية الرقي بها وتقديمها.

وعلى هذا الأساس، فإنه لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة إلا من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله إلى جانب باقي العناصر المادية الأخرى المتمثلة في الاستثمارات المادية، وذلك من حيث ربط العلاقة بين

الجامعة وسوق العمل الذي يحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة لتلبية احتياجات مختلف قطاعاته، الشيء الذي لا يمكن توفيره وإنتاجه إلا من خلال الجامعة، باعتبارها فاعل أساسي في العملية التنموية.

إذ يسهم الإستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم العالي في إنتاج مخرجات لا مادية ذات مستوى ملائم لتلبية احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية المطلوبة و المؤهلة لشغل مختلف الوظائف القطاعية في المجتمع، ومن هنا تبرز العلاقة التكاملية بين الجامعة كمؤسسة استثمارية منتجة وسوق العمل باعتباره مستقطب لمخرجات وموارد العملية التعليمية التي تمارسها الجامعة.

وبناءً على ما سبق، تتبلور معالم إشكالية هاته الورقة من خلال محاولة تقديم دراسة تحليلية لإبراز دور الجامعة في إنتاج المعرفة من خلال تأهيل القوى البشرية وتلبية احتياجات سوق العمل ؟

واستكمالاً لأغراض الدراسة سيتم التعرض إلى المحاور التالية:

- أولاً: الجامعة بين الوظيفة والرسالة،
 - ثانياً: واقع التعليم العالي في العالم العربي، إيجابياته وسلبياته،
 - ثالثاً: دور الجامعة في تحقيق الإبداع وتأهيل القوى البشرية،
 - رابعاً: دور الجامعة في إنتاج موارد سوق العمل وتنمية المجتمع.
- أولاً: الجامعة بين الوظيفة والرسالة.

تعتبر الجامعة مؤسسة ذات هيكل تنظيمي وبناء عام يميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وعلى اعتبار أن أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها، فهي تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات محددة، فالمؤسسة الجامعية تقوم بالعديد من الوظائف والمهام وتؤدي رسالة أكاديمية من نوع خاص لكن المتمعن في واقع التعليم العالي بصورة خاصة والنسق الجامعي بصورة عامة يلاحظ أن نسق التعليم العالي يعاني من أزمة في وظائف الجامعة، وفيما يلي موجز مختصر لأهم مظاهر تلك الأزمة.

1- أزمة البنى بالجامعة:

تعتبر الجامعة وجود منظم يمكن رصد مظاهره من خلال بعض النتائج السلبية المرتبطة بالإطار البنيوي أولها التحول التدريجي للممارسات الجامعية إلى

ممارسات مدرسية تتسم بخصائص بارزة منها التلقين للمعلومات مع استظهار آليا محتوى دراسي متخلف. تجاهل الواقع والاكتفاء بالكتاب الجامعي. وثانيها تقوقع الجامعات من حيث البنى، أصبحت الجامعات تعيش العزلة داخل المجتمع إذ تحرم الجامعة من أهم مصادر لتجديد محتواها وأدائها والتفاعل الإيجابي مع قطاعات العمل والإنتاج الذي يفقد الجامعات قدرتها في توجه النشاط داخل مجالات العمل مكثفية دخول بين الى سوق العمل بدون مراعاة الانتاجات الفعلية لهذه السوق وما يتطلب من كفاءات سواء على مستوى المعارف والمهارات التي يتطلبها سوق العمل في ظل سياسات اقتصادية جديدة تسعى إلى الخصخصة وتحرر الاقتصاد والاعتماد على المشروعات الإنتاجية الصغيرة عالية التقنية والتكنولوجيا¹.

2- أزمة على مستوى الوظائف:

إن وظائف التعليم الجامعي يتركز في مجملها حول على ثلاث وظائف رئيسية تتمثل في:

- 1- التدريس وإعداد الكوادر لتولي الدور في العملية الإنتاجية.
 - 2- البحث العلمي وإنتاج الدراسات والاستفادة منها.
 - 3- خدمة المجتمع المحلي وتطويره: من خلال خلق قنوات للتواصل بين مؤسسات التعليم الجامعي والمجتمع الخارجي.
- وبالنظر إلى مخرجات الجامعة سيتوجه تركيزنا إلى أهم وظيفة للعملية التعليمية والمتمثلة في التدريس وإعداد القوى العاملة بإلقاء الضوء على المحتويات الدراسية والمعارف التي تقدم للطلاب ومدى ملائمة المعارف والعلوم لمستجدات العصر وتداخيات الثورة العلمية والتكنولوجية مع الاهتمام بإعداد القوى العاملة في مختلف التخصصات للقيام بالإعمال التي يتطلبها سوق العمل².

¹ - شبل بدران وجمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 47.

² - شبل بدران وجمال الدهشان، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

3- المنظور الوظيفي للمؤسسات الجامعية:

تحدد الكليات والمؤسسات الجامعية على حد سواء رسالة واضحة تتلاءم ومستوى القدرات والإمكانات المادية والعلمية التي تتوفر عليها، إذ تعتبر الرسالة الجامعة من أهم مقومات الأداء بصورة عامة وإن عملية تحديد محتويات ومضامين الرسالة يساعد ويوجهنا الى معرفة فهم ونوع الموارد والمستلزمات لتنفيذ متطلبات تلك الرسالة¹.

وقد تعددت القراءات حول ماهية وظائف الجامعة حسب المنطق الذي تم الاعتماد عليه فمن هذا السياق يدلي نيومان بقوله في كتابه فكرة الجامعة " أن للجامعة وظيفة واحدة تتمثل في المعرفة فقط وتقديمها إلى نخبة ممتازة من طلابها"².

إضافة إلى ما سبق نجد أن سمات الجانب الوظيفي للمؤسسة الجامعية التكوين وفق الحاجات أي أن التكوين في أي مستوى يجب أن يتوجه لتلبية حاجات المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع العلم أن مسألة تكوين الكوادر للعمل من المسائل الهامة التي توليها الجامعات قدرا كبيرا من اهتمامها، لأن الحاجات التي تعززها الثورة الصناعية والتقنية والتقدم المتواصل في ميادين الحياة تتطلب من هذه الكوادر تحصيل معارف تواكب التطور والتقدم وقادرة على ممارسة مهام محددة في ضوء معارفها ومهاراتها، وإمكاناتها، والمساهمة في إثراء المعرفة العلمية، بشكل عام³.

غير أن المتمعن في واقع الإطار الوظيفي للمؤسسة الجامعية نجد بعض أماكن السلب وعدم الاهتمام ببعض الأقطاب الأساسية والتي نحاول التطرق إليها فيما يلي:

¹ - بسمان فيصل محجوب، إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص: 79

² - احمد الخطيب، البحث العلمي والتعليم العالي، دار المسيرة 2003، ص: 149.

³ - عبد اللطيف صوخ، التكوين العالي في علوم المكتبات المعلوماتية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص: 32.

3-1- الفصل بين التعليم والعمل:

الغالب على طابع معاهدنا ومؤسساتنا الجامعية أن التكوين أكاديمي نظري دون محاولة ربطه بالواقع الفعلي الذي يكسب الطالب العديد من المهارات والممارسات وينمي قدراته وإمكاناته الفكرية و يجعله قطب فعال لتحقيق الإبداع والإعداد المتميز لسوق العمل، وبالتالي المساهمة في التنمية بكل مستوياتها ولكن واقعنا يملئ العديد من المساوئ المرتبطة بعدم التهيئة الإيجابية والفعلية والأكاديمية والفكرية لسوق العمل. الشيء الذي يجبر بعض المؤسسات المستقطبة لفئة الخريجين من الجامعة إلى ضرورة الخضوع للتدريب لاكتساب معلومات والخبرات العلمية اللازمة لممارسة العمل.

3-2- المساهمة في الإعداد للحياة:

معنى ذلك أن الجامعة تضمن لطلابها شهادة جامعية تعتبر بمثابة ضمان لدورة الحياة من خلال الالتحاق بمنصب عمل يضمن له جميع الحقوق والواجبات وبهذا الشكل طغت الفكرة واستفحلت في عقول طلابنا وأصبح جانب الكم يطغى على جانب الكيف، في تكويننا الجامعي وبالضبط في مجال مخرجات التعليم الجامعي على العموم.

3-3- التلقين:

بالنظر إلى طبيعة الإعداد الجامعي والتكويني نجد انه يقوم على طرق ووسائل تقليدية ويمثل التلقين احد أبرزها، حيث أن تلك الطريقة التعليمية تكون باتجاه واحد من الأستاذ إلى الطالب وتصبح العملية مجرد تلقي للمعلومات والأفكار دون وجود فرصة للمناقشة والحوار والإثراء والفهم الصحيح، وعملية التلقين كطريقة لنقل المعلومات والأفكار فالشكل المتخذ أثناء تجسيدها نجده ممثل في شكل المحاضرة التي تحطم من خلالها الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم الذاتي. وعدم كسب المهارات والمعارف على المستوى الشخصي، وعلى اعتبار أن اكتساب

المعرفة الاجتماعي يكون بصورة تدريجية ومرورا بمستويات معينة والتي تتدرج كما يلي¹:

- تزويد بالمعارف والمعلومات وتحليلها ومقارنتها،
- الاستنتاج،
- النقد والمفاصلة والاختيار،
- الاجتهاد والإبداع،

ثانياً: واقع التعليم العالي في العالم العربي، إيجابياته وسلبياته،

يجدر بنا في هذا الإطار أن وقبل الخوض في البحث والتعرف إلى مختلف الأدوار المنوطة بالتعليم العالي في العالم العربي أن نتناول بالدراسة والتحليل واقع هذه العملية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فضلاً عن محاولة البحث في كيفية تحقيق مخرجات تعليمية ذات نوعية وجودة من حيث البرامج والموارد والإمكانات البشرية، كما سيتم التعرف على مختلف الإيجابيات والسلبيات التي يتميز بها التعليم العالي في الوطن العربي، وهذا لتسهيل عملية التقييم والحكم على أداء هذه العملية.

1- واقع التعليم العالي بين الممارسة النظرية والتطبيقية.

تشهد الألفية الثالثة تحديات وصعوبات في مجال التعليم العالي هذه الضرورة تستدعي منا محاولة الدراسة والتمعن في واقع وآفاق التعليم بصورة عامة، بالنظر إلى قطب العملية التعليمية ومحاولة الكشف عن التفاعل والتفاعل بين مختلف أطرافها، لأننا أثناء الحديث عن العملية التعليمية لا يمكن أن نهمل أي عضو أو أي طرف مشارك فيها، إن المتمعن في تلك العملية يلاحظ وجود عوامل ومؤثرات لفعالية العملية التعليمية والتي سوف نوجزها فيما يلي:

1-1- الإنتاج التعليمي.

المراد به لب العملية التعليمية أو الفائدة المرجوة والخطط لها من خلال قيامنا بالعملية التعليمية، ذلك الناتج يمكن معرفته والحكم على فعاليته من خلال صور التغيرات والتطورات والمعلومات المكتسبة وردود الأفعال التي تحدث نتيجة

¹ - شبل بدران، جمال دهشان، التجديد في التعليم الجامعي، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

الفعل التعليمي الذي خضعت له الأطراف المعنية، ومعرفة الناتج يأتي ويظهر جليا من خلال مقارنة مستوى التعليم بالاعتماد على عدة مؤشرات واقعية قبل وبعد الخضوع وممارسة العملية التعليمية، إذ من خلال ذلك يبرز لنا فارق في مستوى اكتساب معلومات وأفكار ومهارات جديدة، هذا الأخير الذي يعتمد عليه كمعيار للحكم على فاعلية النظام التعليمي بالاعتماد على أساليب وطرق علمية وعملية لتقييم الأداء والذي تفتقر جامعاتنا في الواقع التطبيقي إذ أن التعليم الجامعي أصبح مجرد إلقاء لمعلومات وأفكار وإطار نظري معين باستعمال وسائل تقليدية بدائية لم تتغير ولم يحدث على مستواها أي تطوير أو تجديد، ذلك يؤثر بطريقة معينة على مخرجات هذا النظام التعليمي وتبقى الإشكالية مطروحة على مر الزمن دون محاولة تفحصها ومحاولة إيجاد طرق لتحسينها وتطويرها بالاعتماد على الإمكانيات والموارد المتاحة¹.

وانطلاقاً من نظرية التلازم بين مخرجات العملية التعليمية وتنمية المجتمع، فإن علل التربية والتعليم الجامعي العربي مؤخراً أصبحت كثيرة واتسعت مساحتها، وإذ كان المنتظر والمفترض فيه أن يعالج مشكلة الأمة وإشكالات الحياة وتطورها والإسهام في تنميتها، انتهت إليه مشكلات الأمة بكل تعقيداتها وتداعياتها، لذلك فالعبء ثقل ولا نحتاج إلى جهد كبير لإبصار حقيقة المشكلة التعليمية، وحسبنا أن ننظر فقط إلى الإنتاج العلمي والتعليمي في مجال تنمية الموارد البشرية وتوفير الاختصاصات المعرفية المطلوبة لنرى أن التعليم أصبح في تراجع، فكلما تقدمت وسائله واتسعت مدارسه، جامعاته ومعاهده، كلما ازداد تخلف الأمة واشتدت حاجتها للآخر.

1-2- العملية التعليمية.

تعتبر المحك الأساسي الذي يقوم عليه النظام التعليمي ومدى فعاليته، تلك العملية التي تحمل في طياتها أنماط السلوك التفاعلي والاتصالي بين المعلم (القائم بالعملية التعليمية) والمتعلم أثناء موقف العملية التعليمية التي تتطلب من الطرفين

¹ - أحمد حسين الصغير، التعليم الجامعي في الوطن العربي، عالم الكتب ط1، 2005، ص:21.

ضرورة المشاركة الفعالة لتحقيق الهدف المشترك، إن الرجوع إلى الواقع العملي الممارس نلاحظ العديد من الصور التي ينعلم على مستواها التفاعل والتناغم والاتصال أثناء تأدية العملية التعليمية، إذ أن الاتصال والتواصل التعليمي نجده من طرف واحد يتجسد في إلقاء المحاضرة فقط دون معرفة درجة الاكتساب.

فالمشكلة التعليمية إذاً ليست في عدد الهياكل الجامعية والمعاهد ولا في عدد الرسائل الجامعية، ولا في قلة عدد المتخرجين ولا تتعلق بعدد المجالات المحكمة... وغيرها وإنما تكمن حقيقتها في طبيعة المناهج التعليمية، الطرق، السياسات والمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى نوعية التعليم وأهدافه.

لهذا السياق لابد من وجود آليات وميكانزمات نحاول من خلالها تحسين النتائج التعليمي مع الكشف عن مواطن الضعف ومحاولة معالجتها بطرق علمية وأكاديمية ملموسة مع ضرورة القيام ببحوث علمية تختص وتهتم بمجال التعليم تكون قريبة من الواقع العملي للمستهلكين العملية التعليمية¹.

1-3- عوامل التنبؤ بفعالية التعليم.

على اعتبار عملية ووظيفة التعليم تخضع للعديد من المؤثرات والشروط الواجب توفرها في الممارس لهذه العملية التعليمية، فمن الضروري على القائم المشرف والمؤطر للعملية أن يتوفر وينحلي باستعدادات وقدرات ومؤهلات شخصية وأكاديمية وعلمية تمكن من التنبؤ بفعالية التعليم، إذ يعتبر المدرس المحور الأساسي والذي تكتسي أهميته من خلال عملية التكوين الفعال له، حيث يساهم ذلك لتعزيز الاتجاهات النفسية للمتكون ويزوده بسلسلة من المهارات الفكرية والمهنية الوظيفية الضرورية لتأدية وظيفته بصورة جيدة وناجحة دون الشعور بأي

¹ - يجدر بنا في هذا الإطار أن نعطي مفهوماً ومجالاً للتعليم الجامعي الذي يشمل التعليم الحكومي وغير الحكومي الذي يلي المرحلة الثانوية والذي تتراوح مدته بين أربع وسبع سنوات يتم في جامعات تعتبر بمثابة مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقالييد جامعية معينة.

نوع من الضجر، وفي هذا المجال أشارت إحدى الباحثات في دراسة معينة أن الاتجاهات يمكن أن تعدل نحو الإيجاب من خلال التكوين¹.

2- إمكانية تحقيق نوعية في مجال التعليم العالي.

تواجه معظم الجامعات العربية في عصر الألفية الثالثة تحديات وصعوبات في مجال التعليم العالي والجزائر إحداها تعيش الوضع التعليمي، بالرغم من محاولات الكثير من البلدان من تحسين مؤسساتها التعليمية والالتحاق بالركب الحضاري العلمي العالمي، فمنها من نجحت جزئيا ومنها من باءت بالفشل نتيجة ظروف خاصة بها، ويمكن مرد ذلك على نقطة جوهرية وذات أثر بالغ في العملية التعليمية والمتمثلة في عدم إعطاء اهتمام كافي لنوعية المدرسين وبهذا الشكل فوجود مدرسين ذوي مستوى جيد نستطيع القضاء على أوجه العجز المرتبطة بالإعداد البيداغوجي السيئ.

إضافة إلى تلك النقطة توجد صعوبة أخرى تتمثل في محاولة تعيين مدرسين أكفاء لديهم قدرة على التدريس الفعال، مع العلم أن هذه الأخيرة لا تتأثر ولا ترتبط بالتدريب أو الخبرة ولا بالأجر أو الراتب مع الأخذ بعين الاعتبار أن نظم ورواتب المدرسين لا تكافئ المدرس ذوي النوعية العالية، وفي هذا السياق يجدر المهتم بهذا المجال أن يضع محل إستراتيجيته نظام الدوافع والحوافز التي تساهم في الأداء الفعال والجيد للعملية التعليمية، وعليه ينبغي على كل سياسة أن تتضمن مخططات وعقودا جديدة لمكافئة المدرسين وتكريس جوائز لجدارة بناءً بطبيعة الحال على إنجازات وأداء الطلبة على اعتبار أن العنصر الأساسي هو قياس أداء الطلبة بصورة مباشرة، فبدون وجود بيانات موضوعية عن إنجازاتهم فإن البرامج والسياسات تسير في اتجاهات غير مثمرة وغير فعالة²، والتي ستؤثر بالسلب على العملية التعليمية.

¹ - ترنت وكوهين في أمل علي المخزومي، دور الاتجاهات في سلوك الأفراد والجماعات، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 53، 1995، ص: 33.

² - إيريك أ هانوشيك، "ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم"، مجلة التمويل والتنمية، 2005، ص ص: 17-19.

واستكمالاً لما سبق يجدر بنا أن نتناول إيجابيات وسلبيات التعليم العالي الجامعي العربي وذلك على النحو الآتي:

2-1- إيجابيات التعليم العالي العربي.

يمكن استخلاص أهم الإيجابيات المحققة والمسجلة لصالح التعليم العالي العربي من خلال نتائج ومخرجات قطاع التعليم الجامعي، بما يمكن إيجازه في ما يلي¹:

- تحقيق التعليم العالي العربي للكثير من الانجازات الكمية والكيفية التي أسهمت في بناء الدولة العربية الحديثة، فقد خرجت الجامعات العربية أجيالاً من الأخصائيين في مختلف شؤون الحياة في المجتمع العربي الحديث، وقد حل هؤلاء محل الكثير من الموظفين والخبراء الأجانب الذين كانوا بشكل أو بآخر يسيرون الدولة العربية الحديثة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،
- أسهم التعليم الجامعي العربي في ترسيخ مبدأ المواطنة والانتماء للوطن العربي لدى المواطن العربي، وزرع الثقافة العربية والتأكيد على مبدأ الهوية العربية الإسلامية للمواطن العربي،
- الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال تهيئة الموارد البشرية والطاقات الشبانية بمهارات وتخصصات تؤهلهم للعمل من أجل تحقيق دخل يرفعون به مستوياتهم المعيشية،
- التقليل من مسألة الاعتماد على الخبرات الأجنبية خصوصاً بعد فترات الاستقلال للبلدان العربية في فترة الخمسينيات والستينيات.

2-2- سلبيات التعليم الجامعي العربي.

أما بالنسبة للمظاهر السلبية في العلاقة بين التعليم الجامعي وقطاعات البناء التنموي والاجتماعي فإن الجامعات وبالرغم من الجهود والإيجابيات المذكورة سابقاً إلا أن لها مظاهر سلبية واضحة نذكر بعضها في ما يلي²:

¹ - عمر مرابط فتيحة، دور الجامعة في تنمية المجتمع، "مجلة الحقيقة"، جامعة أدرار، العدد السابع، 2003، ص ص: 193-194.

² - عمر مرابط فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 195-197.

■ العزلة بين الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث العربي، فالملاحظ أن الجامعات والجامعيين لا يعرفون عن بعضهم البعض إلا القليل، ومما يزيد من درجة هاته العزلة اختلاف المناهج التعليمية والأساليب التربوية، إذ نجد إتباع بعض الجامعات لنماذج الجامعات الانجلوساكسونية، بينما يتبع البعض الآخر نماذج الجامعات الفرنسية،

■ قلة التبادلات والعلاقات الجامعية العلمية المكثفة بين الجامعات العربية، وهذا مقارنة بتلك العلاقة ما بين بعض الجامعات العربية والجامعات غير العربية،

■ ضعف التكامل والتعاون العلمي والثقافي العربي، إذ يأخذ هذا التكامل دائماً صفة الحذر والتحفظ وهو بهذا الشكل لم يصل إلى المستوى الذي سيؤدي إلى تجسيد الوحدة العربية،

■ كبح حرية التعبير والنقد والتحليل والعليق العلمي الحيادي، مما يشجع على هجرة العقول العربية إلى الغرب، أين تتاح لهم فرصة التفكير الحر والانتقاد دون قيود كبيرة، فضلاً عن توفر سبل الحياة الاجتماعية والمستوى المعيشي اللائق.

وبمقارنة بسيطة ما بين حجم ونتائج سلبات التعليم الجامعي العربي مع إيجابياته الشحيحة، أصبح المجتمع العربي بمقاييس العصر الحالي ومنجزاته العلمية والتكنولوجية يعتبر مجتمعاً متخلفاً، ويعاني من فجوات عديدة ومسافات بعيدة عن بقية المجتمعات الأخرى المتقدمة، وبذلك بات من الضروري إعادة تشكيل أو بناء العليم العالي العربي من حيث مضمون وجودة المناهج وطرق التدريس، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل التعاون العربي في مجال التعليم العالي والجامعي، ومن ثم رسم إستراتيجية عربية للتعليم العالي لتحسينه وتطوير نوعيته من منطلق إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي.

ثالثاً: دور الجامعة في تحقيق الإبداع وتأهيل القوى البشرية:

لأجل إبراز دور الجامعة في تحقيق الإبداع وتأهيل القوى البشرية، فإن ذلك يستلزم ضرورة تحليل مكونات المعادلة العلائقية بين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وعليه يجدر بنا أن نتناول بالبحث مضمون كلاً من التعليم العالي باعتباره ممثلاً بالجامعة ومستقطباً للموارد البشرية، التي تأتي في هيئة مدخلات

للعلمية الإستثمارية من جهة، وتحليل نواتج هذه العملية التفاعلية بين المدخلات والمخرجات ومدى إسهامها في تلبية احتياجات سوق العمل.

1- التعليم العالي وسوق العمل:

في جميع المجتمعات الإنسانية يعتبر كلا من التعليم والعمل وجهان لنشاط إنساني على اعتبار التعليم عملية اكتساب المعارف والقرارات والتوجهات الاجتماعية بينما يعني العمل المشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي وإنتاج سلع وخدمات.

وبما أن القطب الأساسي في عملية التوأمة بين التعليم العالي وسوق العمل يعتبر الفرد أو البشر أو ما يعرف برأس المال البشري والذي ازدادت أهمية الاعتناء به والذي ظهر كمؤشر هام لمفهوم التنمية البشرية التي ترى في رفاهية البشر غاية الجهد الإنساني ومع ذلك ظهرت حتمية وضرورة أخرى تتمثل في رأس المال الاجتماعي الذي يعطي أهمية بالغة لنسق العلاقات الاجتماعية التي تنظم البشر في شكل هياكل مؤسساتية تحدد طبيعة النشاط الاجتماعي والاقتصادي ومدى كفاءته.

وبالموازاة مع ما سبق فإن وسائل التعليم العالي في بناء رأس المال الإنساني تتعاظم مع ارتفاع صنف رأس المال فتزيد بالتالي مساهمة التعليم العالي في تكوين رأس المال الاجتماعي، وبهذا الشكل فإن التعليم العالي يؤدي دورا بالغا في إعداد رأس المال البشري الذي أصبح يفوق أهميته رأس المال المادي. فقد جاء في دراسة أجراها البنك الدولي لـ 192 بلدا أن نسبة 16% من النمو تعود لرأس المال المادي و 64% من النمو لرأس المال البشري¹.

2- إشكالية العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: يمكن صياغة هذه الإشكالية بصورة واضحة في مختلف الحواجز والمعوقات التي تعترض العلاقة

¹ - احمد الخطيب مرجع سبق ذكره، ص: 155.

بين نسق التعليم العالي وسوق العمل والذي يمكن تلخيصها وإيجازها في النقاط التالية¹:

- عدم وجود رابطة حقيقية وفعالية مخطط لها بين التعليم وسوق العمل والذي يمكن إرجاعه إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم على استيعاب المستحدثات التكنولوجية بنفس السرعة تستوعبها مؤسسات الإنتاج.
- سيطرة طابع التكوين النظري على معظم التخصصات الجامعية حتى أن وجد في بعض الحالات يعتبر سطحي وشكلي فقط، وذلك لبعض الخصوصيات لمؤسسات المجتمع بصورة عامة إلى جانب عدم الملائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، الذي يحتاج في اغلب الحالات متخصصين ذو كفاءة وخبرة عالية تساعد على الأداء الجيد والفعال ومع العلم ان خلفية مخرجات الطلبة العلمية تعتمد على مداخلاتهم التي تم اكتسابها أثناء المسيرة التكوينية. ومحاولة لمعالجة الإشكالية فرض سياسة الانفتاح المؤسسات الجامعية على مؤسسات المجتمع المدني ومحاولة المساهمة في تقديم الخبرة والرأي من جهة ومحاولة إعادة النظر في المداخلات العملية التعليمية في حد ذاتها، التي تؤثر بصورة معينة وتقترن آثار نتائجها على مخرجات العملية التعليمية.

3- الانتقال من ثقافة الذاكرة إلى ثقافة الإبداع:

إن التعليم الجامعي الذي يتلقاه طلابنا في المعاهد والأكاديميات الجامعية طغى عليه ثقافة الذاكرة معنى ذلك إن عمليات التعليم يمكن اختزالها في نشاط التذكر والاسترجاع والتي بدون شك ترتبط بنمط وأسلوب التدريس، ومحاولة للتخلص من هذه الأزمة لا بد أن نوظف ونستخدم ونكرس مفهوم مغاير له وزنه على عملية التعليم والذي نختزله في تسمية ثقافة الإبداع، حيث أن التعليم في حد ذاته اتسع نطاقه واخذ يسلك طرق جديدة نحو التغيير وعلى أحداث افتراضات احتمالية في المستقبل، وقد ساعد علم "السير ناطيقا" على تأكيد أهمية الإبداع كنشاط عقلي وبأهمية الكشف عما هو كامن في العقول من إبداع وأصاله عقلية

¹ - محمد حمد الطيطي، تنمية قدرات التفكير الإبداعي، دار المسيرة، 2004، ص: 195.

وعليه ظهر الإبداع الجماهيري¹؛ معنى ذلك أن كل فرد يمكنه أن يبدع في مجال من مجالات المعرفة مع إتاحة جميع الظروف المناسبة والمساعدة على تحقيق ذلك، وبالموازاة مع موضوعنا الرئيسي والمقصود به التعليم العالي فلا بد من تجسيد هذه المنطلقات التجديدية وبالتالي منح فرصة للطلاب للمساهمة الفعلية للوصول إلى ما يعرف بثقافة الإبداع والتي بدون شك لها أثارها الايجابية على مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.

تلك الثقافة الإبداعية لتجسيدها في الواقع الفعلي لا بد من ضرورة إعادة النظر في محتوى العملية التعليمية التي تدفعنا إلى تبني استراتيجية تعليمية تنمي قدرات التفكير الإبداعي والذي لا يتحقق إلا بتوفر أربعة عناصر ذات أهمية بالغة نذكرها كما يلي²:

■ معلم متميز،

■ خلفية معلوماتية مرجعية للطلبة تعتمد على خبراتهم التي اكتسبوها،

■ توفر الإمكانيات والمواد اللازمة والكاملة للموقف التعليمي،

■ توفر المكان والوقت المناسبين حسب حاجات الطلبة وعددهم.

رابعاً: دور الجامعة في إنتاج موارد سوق العمل وتنمية المجتمع:

يتبين من خلال المنظور التنموي للجامعة، الذي لا يمكن إحدائه إلا من خلال التنمية التعليمية للمورد البشري وإكسابه مختلف المؤهلات والقدرات المعرفية والإدراكية، التي تساعده على القيام بالدور المنوط به في العملية التنموية للمجتمع.

1- الجامعة والمدخل الاستثماري:

الجامعة أصبحت مؤسسة ذات أبعاد تقنية اقتصادية واجتماعية تسابق الزمن بما تقدمه من أفكار واختراعات وترفع من شأن المجتمع. والمساهمة بطريقة معينة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عبر مسلك ورابطة العلاقة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات. ومحاولة خلق وابتكار وتجسيد مفهوم جديد

¹ - شبل بدران، جمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء، ص: 53.

² - محمد حمد الطيطي، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

ووظيفي في أن واحد متعلق بمفهوم الجامعة المنتجة، أو الإنتاجية أو الاستثمارية، وخاصة الاستثمار البشري في مجال التعليم إذ يعد التدريس من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية في توضيح تأثير رأس المال البشري على الإيرادات. وبالرجوع إلى المقاربات النظرية في هذا المجال نجد العالم "شولتز" في نظرية رأس المال البشري الذي ركز اهتمامه على عملية التعليم باعتبارها استثمار ضروري وأساسي لتنمية الموارد البشرية وبأنها شكل من أشكال رأس المال وعليه أطلق على التعليم تسمية رأس المال البشري على اعتبار أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية¹.

وعن الأهمية التي توليها الجامعات العربية لقيمة التعليم والالتحاق بالجامعة، نجد أنها تخصص أقساط مادية للإنفاق على الطلبة، وعليه نورد هذه الإحصائيات الدالة على جانب الإنفاق وتكلفة الطالب في التعليم الجامعي²:

جدول رقم (1): يبين كلفة التعليم العالي في الأقطار العربية خلال الفترة:

من سنة 1970 إلى غاية سنة 2008

العام	التكلفة (مليون \$)
1970	307
1980	1204
2000	7000
2008	10000

¹ - راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، 2002، 2003، ص: 66.

² - صالح هاشم، التعليم العالي في الوطن العربي الواقع والطموحات، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية،

من الرابط -: www.uaecultural-jo.org/2.ppt

جدول رقم (2): يبين معدل الإنفاق علي طالب التعليم العالي بالدول العربية ومقارنته بالإنفاق التعليمي لدى الدول المتقدمة

الدولة	معدل الإنفاق للطالب (\$)
الدول العربية الفقيرة	550
الدول العربية الغنية	15000 - 7000
الدول المتقدمة	45000 - 16000

وانطلاقاً من المعطيات الاحصائية المبينة بالجداول المذكورة أعلاه يتأكد بأن كلفة التعليم بالأقطار العربية في تزايد مستمر بالنظر لما ينفق على التعليم لدى هذه الدول، إلا أن الدول العربية لا زالت بعيدة جداً من حيث معدلات الانفاق على العمليات التعليمية عن ما ينفق من قبل الدول المتقدمة على التعليم، وهذا معاذة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، كما أن المدخل الاستثماري للمؤسسة يسوقنا ويوجها إلى بعض العمليات والآليات والتي تعتبر التدريب أهمها إذ يعرفه على انه ضرورة سيكولوجية نحو الارتقاء بأداء وسلوك البشر خاصة القدرة على الإنجاز والإبداع والمنافسة، حيث أصبح حاجة ملحة ومطلبا أساسيا لإشباع وتحقيق الأمان النفسي سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، إذ تتطوي عملية التدريب على مهارات السلوك الإنساني والى طبيعة متطلبات العمل المؤدى لمواجهة ضغوط الأسواق التنافسية بوصفها سوقاً للعمل¹.

إذ أن فرص البقاء للمنظمة تتوقف على مدى امتلاكها لقوى عاملة تتميز بقدرتها التوظيفية المحتملة. لكي تجلب الموارد البشرية ذات جودة عالية ومرتفعة للعمل بها لكي تقدم فرص لتحقيق الإنجاز العالي.

وفي سبيل المحافظة على بقاء المنظمة فقد شرعت أغليبيتها على إتباع إستراتيجية للرفع بالقدرة التنافسية من خلال هيكلتها وإعادة الهيكلة والاستغناء عن العمالة الزائدة. تحقيقا لمبدأ الأمن الوظيفي الذي يكرس ويضمن البقاء في الوظيفة

¹ - رأفت عبد الفتاح، سيكولوجية التدريب وتنمية الموارد البشرية، دار الفكر العربي، ط1، 2001، القاهرة،

لفترة زمنية طويلة، وبهذا أصبحت المؤسسات تقدم عقود قصيرة المدى عوض الطويلة¹.

2- الشراكة بين المؤسسات الجامعية وسوق العمل:

في الآونة الأخيرة بادرت الكثير من المؤسسات والمعاهد الجامعية إلى إبرام اتفاقيات مع الكثير من المؤسسات الاقتصادية على مستوى المجتمع، والتي نجدها مجسدة بصورة خاصة في نظام التعليم الجديد (LMD)^{*} إضافة إلى بعض التخصصات الأخرى أن مثل هذه المبادرات تمثل مجهودات حية وفعالة للنهوض بواقع التكوين والتعليم في مؤسساتنا التعليمية مع مراعاة متطلبات سوق العمل، ففي بعض جامعاتنا الجزائرية انتهجت سياسة مبدأ الشراكة كحل فعلي وواقعي من منطلق ربط المؤسسات الجامعية بالمحيط الخارجي الذي يستدعي في بعض الأحيان القيام بفترات تدريبية تربية في الخارج تكسب الطلاب مهارات وكفاءات ذات جودة عالية تساعد على سرعة الانفتاح على العالم الخارجي وتدفعهم مثل تلك المبادرات إلى الإبداع والاكتشاف والمساهمة بشكل ايجابي في مجال سوق العمل.

وانطلاقا من هذا الاتجاه فإن الجامعة تصبح تكون حسب الطلب من حيث طبيعة التخصصات لأن سوق العمل يتطلب تلك الكفاءات، ولكن في هذا المجال نجد حتمية تؤول دون تحقيق ذلك مردها الكم الهائل الذي تستقطبه الجامعة كل عام من الطلبة، هذا الواقع الذي اثر سلبياً على مخرجات العملية التعليمية وأصبح يشكل هاجس خطير على سوق العمل.

رغم جميع المجهودات المبذولة على مستوى ساحة سوق العمل إلا أننا لم نحقق الهدف المتمثل بصورة خاصة في القضاء على البطالة خاصة المقنعة، مع وجود برنامج المؤسسات الكبيرة المصغرة في الآونة الأخيرة فقد تم تحقيق جزء من

¹ - رواية حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

^{*} - نظام التعليم العالي الجديد الذي انبثق تطبيقه في الجزائر عن إصلاحات التعليم العالي لجعله يتوافق مع اعتماد جل دول العالم هذا النظام على مستوى التعليم العالي (LMD : Licence, Master, Doctorat)

مجال التشغيل، هذا البرنامج الذي أثبتت نتائجه مشاريع مثمرة وناجعة مع إقامة مؤسسات استثمارية تساعد وتدعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البناء العام للمجتمع.

إن ضرورة إعادة النظر في مخرجات التعليم الجامعي يحتم علينا ضرورة إعادة النظر في محتوى العملية التعليمية والتكوينية، وخص بالذكر مجال البحث العلمي الذي نجده ضعيف جدا على مستوى إنجاز مذكرات جميع مستويات التعليم من التدرج إلى ما بعد التدرج، بل أصبح الهدف البارز والمستقطب هو الحصول على شهادة جامعية معترف بها أثناء التوجه إلى سوق العمل، من هذا المنطلق فضرورة إقامة البحوث بإحداث شراكة بين مؤسسات والمعاهد الجامعية ومؤسسات المجتمع المدني ضرورة لا مناص منها خاصة مع مستحدثات العولمة والانفتاح على السوق، فهما كان طابع المؤسسة إنتاجية كانت أو اقتصادية أو خدماتية فهي مطالبة بعقد وإبرام مشاريع استثمارية مبدؤها الأساسي تحقيق الجودة والتميز في مجال التعليم العالي والتكوين الجامعي بصورة عامة وعالم الشغل بصورة خاصة.

الخاتمة.

تحاول هذه الورقة البحثية إبراز أهم دور افتراضي للجامعة متمثلاً في تأهيل القوى البشرية وإنتاج موارد سوق العمل، وهنا يفترض أن تصبح الجامعة مؤسسة ذات أبعاد تقنية اقتصادية واجتماعية تسابق الزمن بما تقدمه من أفكار واختراعات وترفع من شأن المجتمع. كما يتسنى لها دور المساهمة بطريقة معينة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عبر مسلك ورابطة العلاقة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات.

من جهة أخرى، فإن الجامعة بهذا الشكل تؤدي دوراً بالغاً في إعداد رأس المال البشري الذي أصبح يفوق أهميته رأس المال المادي. واستكمالاً للرسالة الجامعية وانطلاقاً من التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيقها لأهدافها المنشودة، يجدر بنا في هذا الإطار أن نقدم بعض التوصيات التي نرى ضرورتها في هذا الصدد، نوجزها في النقاط الآتية:

- زيادة الوعي التربوي بأهمية التكنولوجيا في الجامعات العربية وتوضيح دورها في العملية التربوية،
- زيادة اهتمام الجامعة العربية بمتطلبات المجتمع العربي،
- الاهتمام بالبيئة التربوية داخل الجامعة وأساليب التواصل والتوصيل، بما يعمل على تحسين عملية التأهيل لمدخلات التعليم وتحسين جودته،
- إعطاء الطلبة وأعضاء هيئتها التدريسية فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية الهامة من خلال جمعياتهم المهنية والعمل الجاد على تطويرهم مهنيًا،
- ضرورة وجود رؤية واضحة للواقع التعليمي وطموحات تحقق المستقبل، من أجل تحسين مخرجات العملية التعليمية،
- تحديد الأهداف والأفكار والقيم والتخطيط ووضع هذه المبادئ موضع الممارسة الفعلية،
- تحديث البنية التحتية لمواكبة مجتمع المعرفة بالتركيز بصورة أساسية ومباشرة على شبكة الاتصالات الحديثة واتخاذ الاختيار التكنولوجي السبيل الوحيد للتطوير والتحسين من جهة وضرورة وضع نظام للحوافز والمكافآت لتحسين الأداء من جهة أخرى،
- ضرورة فتح آفاق جديدة للمشاركة بين الجامعات على المستوى الوطني والعالمي من جهة وبين المؤسسات التعليمية والمجتمع من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

1. شبل بدران وجمال الدهشان، **التجديد في التعليم الجامعي**، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
2. بسمان فيصل محجوب، **إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
3. احمد الخطيب، **البحث العلمي والتعليم العالي**، دار المسيرة 2003.
4. عبد اللطيف صوخ، **التكوين العالي في علوم المكتبات المعلوماتية**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.
5. أحمد حسين الصغير، **التعليم الجامعي في الوطن العربي**، عالم الكتب ط1، 2005.
6. ترنت وكوهين في أمل علي المخزومي، **دور الاتجاهات في سلوك الأفراد والجماعات**، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 53، 1995.

7. إيريك أ هانوشيك، "ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم"، مجلة التمويل والتنمية، 2005.
8. عمر مرابط فتيحة، دور الجامعة في تنمية المجتمع، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد السابع، 2003.
9. محمد حمد الطيطي، تنمية قدرات التفكير الإبداعي، دار المسيرة، 2004.
10. راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، 2002، 2003.
11. رأفت عبد الفتاح، سيكولوجية التدريب وتنمية الموارد البشرية، دار الفكر العربي، ط1، 2001، القاهرة.